لقد أدت حرب تشرين الاول (اكتوبر) الى تحطيم فرضيتين من فرضيات سياسة اسرائيل واميركا تجاه البلاد العربية. اذ بينما أدت المعارك الى تحطيم اسطورة تخلف الجندي العربي، وبالتالي اثبات قدرة العرب على شن حرب ناجحة ضد اسرائيل، اوضحت الخسائر الكبيرة التي الحقها العرب باسرائيل ان احتلال الضفة والقطاع وسيناء والجولان لا يوفر لاسرائيل الأمن، ولا يقلل من مخاطر تعرضها لحرب عربية. ونتيجة لذلك، بدأ قطاع من الاسرائيليين يطالب بالانسحاب من الاراضي المحتلة مقابل معاهدة سلام مع العرب؛ بينما بدأ البعض الآخر يفقد الايمان بالصهيونية ويبحث عن مكان يهاجر اليه. اما المؤسسة الحاكمة، وبسبب عقيدتها القائمة على الاحتلال، فلم تجد أمامها سبيلاً سوى التركيز على بناء قوة عسكرية أكبر من الاولى، دون اعتبار للتكاليف المالية والابعاد السياسية.

خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥، وجهت اسرائيل حوالى عشرة بالمئة من ناتجها القومي الاجمالي لشؤون الجيش والحرب. بعد العام ١٩٦٧، ونتيجة للقيام باحتلال المزيد من الاراضي العربية، أخذت ميزانية الشؤون العسكرية في التزايد، حيث بلغت ما يعادل ٢٦ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي في العام ١٩٧٠. وفي العام ١٩٧٣، وبسبب الحاجة الى اعادة بناء الجيش الذي كاد ان يهزم امام الجيوش العربية، استهلكت ميزانية الجيش حوالى ٣٢ بالمئة من اجمالي الناتج القومي لتلك السنة[٤١]. وتوضح الارقام في الجدول الرقم ٢ ان ميزانية وزارة الحرب الاسرائيلية اتجهت، في اثناء فترات الاستقرار على الجبهات العربية، الى الانخفاض النسبي، واتجهت، خلال سنوات الحرب، الى الارتفاع المتسارع.

الجدول الرقم ٢

النفقات العسكرية الاسرائيلية

بالنسبة الى الناتج القومي الاجمالي*

الفترة	النسبة (٪)
١٩٥٠ ـ ١٩٥٥ (حتى حرب السويس في العام ١٩٥٦)	٧,١
١٩٥٦ ـ ١٩٦٦ (حتى حرب حزيران ـ يونيو ١٩٦٧)	٩,٧
١٩٦٧ ـ ١٩٧٢ (حتى حرب تشرين الاول ـ اكتوبر ١٩٧٣)	٢١,٠
١٩٧٣ ـ ١٩٧٨ (حتى معاهدة كامب ديفيد)	٣٠,٠
١٩٧٩ ـ ١٩٨٦	٢١,٩

*"Military and Colonial Aspects of the Israeli Economy since 1967", *New Outlook*, May/June 1987, p. 31.

بعد العام ١٩٧٣، أخذت اعداد المهاجرين من يهود العالم الى اسرائيل في التناقص، بينما كانت اعداد المهاجرين من اسرائيل الى الخارج في التزايد. ومن اجل ايقاف تلك التطورات السلبية اتجهت الحكومة الاسرائيلية، خاصة حكومة الليكود (١٩٧٧ ـ ١٩٨٤)، الى تبني سياسة تقوم على رفع مستوى المعيشة داخل اسرائيل وتشجيع الاستيطان في المناطق المحتلة، من جهة، والتركيز على القضايا الامنية وزيادة الانفاق على الجيش، من جهة أخرى. ولمّا كانت امكانات اسرائيل لا تسمح لها بتبني سياسة كهذه، فان حكومة الليكود اتجهت الى زيادة الاعتماد، بشكل اكبر، على المعونات الخارجية، خاصة من اميركا، حكومة وطائفة يهودية، والاقتراض من اسواق المال العالمية. ولقد نتج عن ذلك تكريس وتعميق اعتماد اسرائيل على المعونات الاميركية، وزيادة ديونها الخارجية والداخلية، وبالتالي تكاليف خدمتها، وزيادة حجم العجز في الميزانية والميزان التجاري، وارتفاع معدلات التضخم. وعلى سبيل المثال، بينما بلغ حجم الميزانية الحكومية حوالى ٥٩ بالمئة من الناتج